الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

السجال الطويل بين دعاة الدين والدولة

شاكر النابلسي

دخلت الشريعة كطرف في اللعبة السياسية مع تطور الدولة الإسلامية في العهدين الأموي والعباسي. وبدأت الشريعة تخضع شيئاً فشيئاً للسلطة السياسية، وأن تصبح الوظائف الشرعية كالقضاء والفتوى والإمامة جزءاً من مؤسسات الدولة. ومن هنا، جاء الربط بين الدين والدولة في الدولة الإسلامية الكلاسيكية.
وكان لقضية وأزمة ومحنة «خلق القرآن» في الدولة العباسية الفضل الكبير والعامل المؤثر في ربط الدين بالدولة. وكانت هذه القضية الدينية البحتة، والفلسفية الصرفة، بمثابة ثورة سياسية في فترة من تاريخ الدولة العباسية.

العلاقة بين المثقف والسلطان

أما مفهوم الدين وعلاقته بالدولة من خلال فكر المفكرين السياسيين خارج نطاق الأيديولوجيات، التي كانت سائدة في تلك العصور، فقد كان يربط بين الدين والدولة ربطاً محكماً من حيث أن معظم الكتاب والمفكرين كانوا تابعين للسلطة «ولا يتقلد مهنة الكتابة إلا تابع، ولا يتولاها إلا من هو في معنى الخديم» كما قال الجاحظ في رسائله. وأن السلطة كانت تسعى لربط الدين بها وتكليف الكُتّاب بتأكيد هذه الربط والتركيز عليه، لتأكيد شرعيتها، وسدّ الطريق على المعارضة والخارجين على السلطة، والحيلولة بينهم وبين استعمال الشريعة كطريق للثورة على السلطة. وكان الإمام أبو حامد الغزالي قد قال صراحة:

.الدين والسلطان توأمان

وردد المعنى نفسه عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦) الذي كان يؤثر الدولة الدينية إيثاراً صريحاً، حين قال: «إن نصب الإمام واجب، قد عُرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين».
أما عبد القاهر الجرجاني فقال: «نصبُ الإمام من أتم مصالح المسلمين وأعظم مقاصد الدين».
ومن المفكرين السياسيين من رأى أن يوضع حد لاستقلال الشريعة وتعدد الاجتهاد الفقهي، وأن تطوّع الشريعة بحيث تصبح مؤسسة من مؤسسات الدولة، وتضبط الشريعة بضرورات السياسة وليس العكس، كما كان يطمح بذلك الفقهاء. وتنتفي إمكانية أن تكون الشريعة مرجعاً للمعارضة، وملجأ للأفراد والجماعات، يواجهون بها جور السلطان، كما قال عبد الله بن المقفع، في بداية نهوض الدولة العباسية، في رسالته التي كلفه بوضعها الخليفة أبو جعفر المنصور.

مسؤولية السلطان عن صلاح الدنيا وحماية الدين

ومن المفكرين السياسيين من دعا صراحة وبقوة إلى ربط الدين بالدولة واعتبر الإمام مسؤولاً عن صلاح الدنيا وحماية الدين. فقال المفكر السياسي العراقي أبو الحسن الماوردي (٩٧٤-١٠٥٨) في كتابه «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» من أن «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا». وحدد الماوردي وظيفة الحاكم/الإمام في نقاط عشر هي:
١. حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه السلف الصالح.
٢. تنفيذ أحكام القضاء بين المتخاصمين.
٣. حماية البيضة ومنع الذب عن الحريم.
٤. إقامة الحدود صوناً لمحارم الله.
٥. تحصين الثغور.
٦. جهاد من عاند الإسلام.
٧. جباية الفيء والصدقات.
٨. تقدير العطايا.
٩. الاختيار الحسن للأمناء والنصحاء.
١٠. إشراف الإمام المباشر على إدارة شؤون الرعية.
ومن خلال هذه النقاط العشر، يتضح لنا كيف تمّ المزج والوصل بين الدين والدنيا في وظيفة الحاكم الذي كان مسؤولاً عن «حراسة الدين وسياسة الدنيا». ومن هنا وجبت إطاعة الحاكم شرعاً وعدم الخروج عليه - ولو جار - كما قال الإمام أحمد بن حنبل (٧٨٠-٨٥٥م). وهذا ما أكده الفيلسوف أبو محمد بن حزم (٩٩٤-١٠٦٤م) من أن «وجوب الإمامة وواجب انقياد الأمة للإمام العادل مردهما إلى أن وظيفة الإمام في الناس، تتمثل في أن يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي جاء بها رسول الله». كما أن ابن حزم من ناحية أخرى أيّد شرط أن يكون الإمام من قريش لورود نص فيه، وانعقاد الإجماع عليه.

الخلافة كفالة للّه في خلقه

وفي عصر النهضة العربية، كان معظم المفكرين العرب والمسلمين، يؤيدون وصل وربط الدين بالدولة، ومنهم من كان يعتبر الحاكم خليفة الله في أرضه، كما كان يعتبره السلف في الماضي. وأن لا حساب له، ولا عقاب عليه، وأن حسابه على ربه.
فكان جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧م) يرى أن الخلافة «هي كفالة لله في خلقه. وأن للخليفة الحرية المطلقة في تصريفها على وجه الشريعة». وعلى هذا الأساس، قام الأفغاني بمبايعة السفاح الأعظم السلطان عبد الحميد الثاني على الخلافة.
ويرى رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣م) أن «وظيفة ولاة الأمور من أعظم واجبات الدين، وأهم أمور المتوطنين. فهم قوام الدين والدنيا. وأن الملك كالروح، والرعية كالجسد، ولا قوام للجسد إلا بروحه. وأن الملك خليفة الله في أرضه، وأن حسابه على ربه».
أما أديب اسحق (١٨٥٦-١٨٨٥)، فكان يرى السلطة العربية من خلال السلطة السياسية الغربية. ويفصل بين الدين والدولة تبعاً لذلك. ولكنه وهو الصحافي المضطر للخداع في بعض الأحيان، كان لا يفتأ عن كيل المديح للسلطة الخديوية في مصر، داعياً إلى طاعتها واجتماع قلوب الرعية حولها.
ومن خلال ذلك يتبين لنا أن الفكر السياسي العربي في القرن التاسع عشر كان «فكراً ضعيفاً جداً وسطحياً وتقليدياً ولم يستطع أن يكون فكراً تراكمياً كبيراً ويكوّن الخلفية الفكرية والسياسية الضرورية لبناء سلطة «ديمقراطية في المجتمعات العربية.

الدين والدولة في المنظور القومي والإقليمي

يقول المفكر اللبناني ناصيف نصّار: «كلما اتسع نطاق انتشار النور العقلي في الثقافة السياسية وثقافة المجتمع بشكل عام، ازداد اقتناع الرأي العام بأن حاجة الدولة إلى الدين ليست حاجة كيانية، وبأن ضرورة الدين للدولة متغيرة ونسبية» («مطارحات للعقل الملتزم»، ص ١٥٢).
والفكر العربي الليبرالي المعاصر بمطالبته بفصل الدين عن الدولة، يريد الإبقاء على الإنسان.
وإشكالية فصل أو وصل الدين بالدولة لم تكن مشكلة متأصلة في الفكر العربي الكلاسيكي قدر تأصلها في الفكر العربي المعاصر، ولعل هذا يعود إلى ارتباط هذه المشكلة بالمشروع النهضوي الذي بدأ في القرن التاسع عشر «عندما اصطدم العرب بغيرهم نتيجة الغزوات المتتالية من المغول والتتار والصليبيين وانتهاءً بالعصر الأوروبي الحديث. فوجدنا مع غزوة نابليون أنفسنا نُغزى من قبل قوة متقدمة علينا، فرجعنا إلى ذواتنا، نستبطن تاريخنا ونستقرئ حاضرنا كما نفعل اليوم».
ويعتقد بعض المفكرين العرب المعاصرين كمحمد عابد الجابري، أن مشكل الدين والدولة ليس مشكلاً عربياً عاماً، بقدر ما هو مشكل عربي إقليمي يخصّ منطقة معينة من العالم العربي دون غيرها. ويقولون أن مشكل الدين والدولة والفصل والوصل بينهما مشكلة خاصة ببلاد الشام، أثارها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين المثقفون المسيحيون الشوام، ولا علاقة لمنطقة الخليج أو العراق أو المغرب العربي بها (المثقف العربي وإشكالية النهضة: رؤية مستقبلية، ص ٤٦-٤٧). كما أن بروز هذه المشكلة في مصر بين حين وآخر، هو من باب الموضات الثقافية والفكرية، التي تظهر ثم لا تلبث أن تختفي ثانية، ليعود الفكر المصري والثقافة المصرية إلى ارتداء جلباب الدين من جديد.

الزيف في علاقة الدولة بالدين

ويعتقد بعض المفكرين العرب المعاصرين من ناحية أخرى، أن هناك زيفاً في ثنائية الدين والدولة في الفكر العربي المعاصر. وهذا الزيف يكمن في تمسّك كل طرف بما تعطيه مرجعيته معتبراً إياه الحقيقة الوحيدة الخالدة. في حين أن شروط النهضة ليست واحدة، بل هي متعددة ومتشابكة وتتغير بحسب الظروف والعصور. وكانت ثنائية الدين والدولة في الفكر العربي المعاصر مزيفة لأنها تغطي مشاكل الحاضر وتقفز عليها وتطرح بدلاً منها مشاكل أخرى تجعل حلها شرطاً للنهضة وضرورة مستقبلية.
ويرى هؤلاء المفكرون أن التخلص من هذا الزيف يكمن في الفصل بين مشكل العلاقة بين الدين والدولة ومشكل النهضة والتقدم. وأن مسألة العلاقة بين الدين والدولة ليست قومية وإنما قطرية. وأنها يجب أن تُعالج - على ضوء المعطيات الواقعية الخاصة - في كل قطر عربي على حدة.

الفروقات بين السلطة في الدولة الدينية والمدنية

من جهة أخرى فإن معظم الذين نادوا بفصل الدين عن الدولة أو بوصل الدين بالدولة لم يكونوا مدركين تمام الإدراك الفرق بين طبيعة السلطة في الدولة الدينية وطبيعة السلطة في الدولة المدنية. وكان معظم الذين نادوا بوصل الدين بالدولة إنما يفعلون ذلك من أجل إجلال الدين وبيان قدسيته وتعظيم شأنه. وأن من نادوا بفصل الدين عن الدولة كانوا في معظمهم من الذين عظموا من شأن الدولة، وآمنوا بقدرتها على سن القوانين والشرائع اللازمة لتسيير الحياة في المجتمعات.
ولا بد لنا هنا، قبل استعراض آراء من قالوا «لا» ومن قالوا «نعم» لوصل الدين عن الدولة أو لفصل الدين عن الدولة، أن نعلم ما هي طبيعة السلطة في الدولة الدينية، وما هي طبيعة السلطة في الدولة المدنية من خلال المقارنة التالية:

السلطة في الدولة الدينية

تعطى السلطة الأولى في الدولة الدينية لله. فالمشرِّع الأول هو الله. والحاكمية هنا لله والخلافة للجمهور. والحاكم هو إمام الدين ورجل السياسة. ولا بُدَّ أن يكون الحاكم/الإمام قريشياً. وميزة الحاكم هنا مدى تعلّقه بالدين وتطبيقه لأحكامه. والعلماء الدين وحدهم لهم سلطة عزل الحاكم إذا جار، وهو نادراً ما يتم، ويترك الحاكم الجائر لعقاب الله دون الخروج عليه. وهذا ما نادى به الإمام أحمد بن حنبل، وهو عدم الخروج على السلطة حتى ولو جارت، خوفاً من الفتنة، وركوناً إلى الصبر عليها، وترك أمر الحاكم الجائر إلى الله. وهو ما درج عليه فقهاء السُنّة فيما بعد. وكانت مثل هذه الآراء هي التبرير الفقهي للخضوع والاستسلام للسلاطين والحكام الذين يبغون في الأرض، ويفرضون قوتهم، وسلطانهم، بقسوة، وظلم. (أنظر: علي أومليل، «السلطة الثقافية والسلطة السياسية»، ص٣٩. وانظر: حسين ضناوي،»آراء مفكري عصر النهضة العربية في السلطة»، ص١٠٥). وفي الدولة الدينية، يمثل القرآن التشريع الأساسي الذي يجب على السلطة اتباعه دون تغيير. ومن المحبب أن تقوم السلطة عن طريق رضا واقتناع الناس. والسلطةفي هذه الدولة دائمة وليست مؤقتة. ولا يُسمح بوجود معارضة إلى جانب السلطة. ويُسمح بسنّ التشريعات التفصيلية شريطة عدم مخالفة الدين وقواعده الثابتة.

السلطة في الدولة المدنية

أما السلطة في الدولة المدنية، فتكون للإنسان، حيث المشرِّع الأول هو الإنسان. و الحاكمية والخلافة هنا للجمهور. والحاكم هو رجل الدولة السياسي، ولا دخل له في الدين. وهو الصالح لهذا المنصب بغض النظر عن أصله وفصله. وميزة الحاكم هنا مدى إجادته وعلمه وخبرته في إدارة شؤون الدولة. ولممثلي الأمة في البرلمان الحق في عزل الحاكم إن جار، وهو كثيراً ما حصل. ويعاقب الحاكم من قبل الشعب وممثليه. ويمثل الدستور المدني التشريع الأساسي الذي يجب على الدولة أن تتبعه. ومن الواجب أن تقوم السلطة عن طريق رضا واقتناع الناس. والسلطة هنا متغيرة ومؤقتة ومتداولة. ويُسمح بوجود معارضة وتعتبر هذه المعارضة هي حكومة الظل. كما يُسمح بسنّ التشريعات وبتغيير الدستور من وقت لآخر حسب الحاجة.

شمس المعادي/ 1913

هاني الحوراني

في الباحة المقابلة لمدخل قصر الفنون الواقع على مقربة من متحف الفن الحديث، في محيط مبنى الأوبرا بالقاهرة، يربض هيكل معدني ضخم، يعلوه سطح مقعر، مصنوع من عشرات قطع المرايا المتلاصقة التي تتوهج تحت أشعة شمس دافئة، (برغم أن الفصل فصل شتاء) وتعكس كل منها جانباً من صور الجمهور المحتشد أمامها، الذي يتأملها بفضول أو يحرك نفسه ليرى انعكاسات صورته على عدد من هذه المرايا حيثما تحرك.

لأول وهلة فإن هذا العمل المعدني ذا المرايا الكثيرة، والذي يعرض كواحد من الأعمال التركيبية الكثيرة التي يضمها بينالي القاهرة الدولي الحادي عشر (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)، يقابل بالفضول والتأمل من العابرين المارة أو المشاهدين الجديين. لكن هذا الجسم المعدني لا يحتاج إلى طول عناء لإدراك أنه يحاكي أجهزة التسخين الشمسية، وإن كان أكبر حجماً منها. إلا أن أغلب المشاهدين ربما أعياهم البحث عن سبب وجود مثل هذا الجهاز الشمسي الكبير في هذا المكان، وكفوا عن التساؤل عن مغزاه الفني، ولعلهم اكتفوا بترداد القول المأثور من أن بعض "الفنون جنون".
لكن مهلاً، فإلى جانب هذا الهيكل المعدني الرابض، يقف شابان يافعان من سويسرا، هما كريستينا هيمور ورومان كيللر، حيث يقومان بتوزيع صورة بحجم البطاقات البريدية، مطبوعة باللونين الأسود والأصفر، تحمل على أحد وجهيها صورة فوتوغرافية لآلة مشابهة لتلك القائمة على مدخل قصر الفنون، وإن كانت تبدو قديمة جداً وتعود إلى عصر التصوير الضوئي المبكر. وإلى جانب البطاقة يقوم الشابان اليافعان، وهما الفنانان اللذان أنجزا هذا العمل بتزويد المهتمين بكراس صغير عن مشروعهما هذا. يحمل الكراس عنوان "شمس ١٩١٣"، ويتضمن نصوصاً بالانجليزية والعربية ومجموعة من الصور التوثيقية لأول محطة في العالم لاستخدام الطاقة الشمسية لغايات رفع المياه.
بالعودة إلى البطاقة والكراس الصغير نبدأ بفهم ماذا تريده كريستينا ورومان، فهذان الشابان السويسريان أرادا من مشاركتهما بهذا العمل التجهيزي في بينالي القاهرة الدولي للفنون أن يثيرا فضول المشاهدين ويرسلان رسالة مهمة للعالم: فعلى الأرض المصرية، وعلى مسافة غير بعيدة جداً عن مكان العرض، في منطقة المعادي جنوب القاهرة حين كانت منطقة زراعية محاذية للنيل، وليس حياً سكنياً راقياً "للخواجات"، نُصبَت قبل نحو قرن، تحديداً عام ١٩١٣، أول محطة في العالم لجر مياه النيل بالطاقة الشمسية. وقدمت هذه المحطة، في حينها، كبرهانٍ على جدوى الاعتماد على الطاقة الشمسية كبديل للبترول أو الفحم الحجري، وغيره من الوقود العضوي لتوليد الطاقة. وبكلام آخر فإن كرستينا ورومان يتوسلان من عملهما الفني التبشير بعصر ما بعد البترول: عصر الطاقة الشمسية.
"شمس ١٩١٣"، نص كتبه أصلاً بالعربية وجيه جورج قبل أن يترجم إلى الانجليزية، يصف فيه تجربة بناء المحرك الشمسي من زاويتين مختلفتين، الأولى من زاوية صاحب المشروع، المخترع الأمريكي "فرانك شومان" الذي قدم لمصر، عبر لندن، عام ١٩١٢، والثانية من زاوية "سلامة"، الفلاح المصري الأجير الذي تحول إلى أحد عمال المحطة الشمسية.
ذهب شومان إلى مصر بعد أن كان قد كتب في المجلة العلمية الأمريكية، عام ١٩١١ ما يلي: "الزراعة في مصر تعتمد بشكل كلي على مياه النيل التي تفيض بشكل دوري، الري في الوقت الحاضر يعتمد على العمل اليدوي لأكثر من ١٠٠ ألف فلاح يستخدمون الشادوف في رفع المياه (من النيل إلى مستوى الأرض). ان محركاً شمسياً واحداً يمكن أن يقوم بعمل أكثر من الف من هؤلاء الفلاحين".
وهكذا كانت مصر "البلد المثالي" لمشروع شومان للري بالاعتماد على الطاقة الشمسية، فهي بلد مشمس طوال العام، وتتمتع بأيد عاملة رخيصة، وهي أيضاً محمية بريطانية مهمة، حيث كان يتطلع من خلالها إلى اجتذاب المستثمرين البريطانيين للمساهمة في مشروعه الريادي.
في لندن أسس شومان الأمريكي، الألماني الأصل، شركته للطاقة الشمسية، ومنها قدم بالباخرة إلى الاسكندرية مع شريكه الانجليزي، ثم انتقل منها إلى القاهرة ليستقر في فندق "شيبرد" المطل على النيل. وهناك بدأ يبحث عن المهندسين والمساعدين من بين الأوروبيين الموجودين في القاهرة. ولاستدراج الأضواء والاهتمام فقد اختار شومان منطقة المعادي جنوب القاهرة، لتسهيل وصول المسؤولين الانجليز والدبلوماسيين الأجانب إلى مكان المشروع. ومن ثم بدأ العمال المصريون وخليط من المهندسين والمساعدين الأوروبيين في تمهيد الأرض وبناء أساسات المحطة.
لكن شومان سرعان ما تلقى أخباراً مزعجة من لندن، حيث أدى تشكيك بعض العلماء في مشروعه إلى إثارة ذعر المستثمرين، مما اضطره للعودة إلى هناك. وفي لندن اضطر إلى تعيين "تشارلز فيرنون بويز" الفيزيائي الانجليزي الشهير (وهو واحد ممن شكك في جدوى المشروع علمياً واقتصادياً) مشرفاً على مشروع محطة توليد الطاقة الشمسية بالمعادي. حيث قام الأخير بتعديل تصميمات شومان، بما في ذلك شكل الوحدات والخلايا الشمسية، وجعل المحطة قابلة للتحرك لتكون في مواجهة الشمس دائماً، وقلل من قوة المحرك البخاري إلى عُشر قوته السابقة. وأدى هذا كله إلى زيادة تعقيد تصميمات المشروع ورفع كُلفته، وهو ما أجبر شومان على تصنيع الوحدات الشمسية في مصر، بدلاً من استيرادها، وإلى معالجة سلسلة من المشكلات التي ترتبت على تعديل هيكل المشروع وتصميمه الأصلي والمواد المعدنية المستخدمة في صنعه.
احتاج شومان إلى أكثر من ٣٥ تجربة لتشغيل المحطة قبل أن ينجح في تدشين المحطة بشكل نهائي، بحضور اللورد كاتشنر والدبلوماسيين الأجانب، ومنهم القنصل الألماني الذي أبدى الكثير من الاهتمام بهذه المحطة التي ترفع المياه من النيل كبديل للأدوات البدائية والمعتمدة على الجهد العضلي في ايصال المياه إلى قنوات الري. ولم يلبث أن دُعي شومان إلى البرلمان الألماني في برلين للحديث عن مشروعه هناك.
خلال مختلف مراحل المشروع حرص فرانك شومان على توثيق أعماله، واستخدم التصوير الفوتوغرافي والأشرطة السينمائية في عروضه الترويجية للمشروع في لندن وبرلين وفي الولايات المتحدة. لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أصاب من مشروعه مقتلاً، فالدول المتوقع أن تمول المشروع باتت في حالة حرب فيما بينها، وأفراد طاقم المشروع الأجنبي، متعدد الجنسيات، اضطروا إلى العودة إلى أوطانهم الأصلية، والأخطر من ذلك أن الدول المتحاربة الأوروبية تحولت عن الفحم الحجري نحو البترول في تشغيل المحركات، وهكذا دخل العالم عصر البترول من الباب العريض، بعد أن أصبحت السفن الحربية ومختلف الصناعات تعتمد على النفط السائل.
وهكذا انطوت قصة أول محاولة جدية لاستغلال الطاقة الشمسية، لتغيب لمدة نصف قرن كامل، قبل أن يعاد طرحها، هي، والمصادر الطبيعية الأخرى (طاقة الرياح وحرارة الأرض الباطنية)، كبدائل رفيقة بالبيئة، للنفط الذي أخذت أسعاره بالارتفاع منذ مطلع السبعينيات من القرن السابق.
واصل فرانك شومان التبشير بأهمية الطاقة الشمسية من خلال إلقاء المحاضرات وكتابة المقالات، ففي ١٤ شباط/ فبراير ١٩١٤ كتب في "المجلة العلمية الأمريكية" ما يشبه النبوءة: "إنني على يقين من شيء واحد، أن البشرية إن لم تتحول إلى استخدام الطاقة الشمسية فإنها سوف ترتد إلى البربرية"!
لم تتحول البشرية بعد إلى استخدام الطاقة الشمسية إلا على نحو جزئي وإن كان بصورة متزايدة. لكن البشرية أظهرت، في العديد من المحطات التاريخية، انها انحطت إلى مستوى البربرية، تحديداً بسبب صراعها على النفط، ولا سيما في الشرق الأوسط. فقد كانت السيطرة على منابع حقول النفط وطرق امداده ونقله هو السبب الجوهري للصراع على هذه المنطقة، ولتقاسم النفوذ فيها ما بين الحلفاء، في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، فضلاً عن دعم قيام اسرائيل، ليس من أجل سواد عيون اليهود الذين اضطهدتهم ألمانيا النازية، وإنما من أجل أن تكون رأس جسر للمصالح الغربية وقوة حماية للامتيازات النفطية.
الارتداد إلى البربرية تجلى في سلسلة الانقلابات والحروب والاحتلالات التي عرفتها المنطقة، تنازعاً وسَعياً للسيطرة على النفط، وكان آخرها الحروب التي شهدتها منطقة الخليج، ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣. تلك الحروب والاحتلالات التي دفع ثمنها ملايين العراقيين الأبرياء.
محطة توليد الطاقة الشمسية في المعادي، عام ١٩١٣ تعيد إلى الأذهان، ثانية أن أرض الكنانة كانت منذ مطلع القرن الفائت، لا بل من قبل ذلك، وثيقة الصلة بالتقدم العلمي والثورات والاكتشافات العلمية والصناعية، برغم خضوعها للحكم الأجنبي. فهي عرفت في الوقت نفسه تقريباً بناء السكك الحديدية والجسور الجبارة، مع البلدان الأوروبية، فضلاً عن بناء الأوبرا والمسارح والتجارب السينمائية الأولى. ومصر ذاتها استضافت، في ١٩١٥، مسابقة دولية للطيران الشراعي، كانت من بين أولى المسابقات العالمية في الطيران.
المحطة الشمسية الأولى في العالم التي نُصبت في جنوب القاهرة عام ١٩١٣، لم تكن ظاهرة استثنائية إذن، بل كانت بعض "وعود التقدم" الذي تواصل بين "أم الدنيا" والعالم المتقدم على صعد الثقافة والفنون والعلوم والصناعة. لكن رياح التغيير لم تسر كما تشتهي السفن المصرية والعربية.
شابان من سويسرا بعثا من الأنقاض قصة محطة شمسية كانت مصر حاضنتها الأولى، من خلال اعادة بناء هيكل معدني مشابه، شاركا به في التظاهرة الفنية الدولية لبينالي القاهرة، وأرادا منه احياء الاهتمام بالطاقة الشمسية، حتى لا نظل نعيش بربرية الحروب وبربرية استنزاف النفط، تلك المادة التي وصفها شاه إيران السابق، عن حق، بأنها "مادة نبيلة"، والتي من المخجل أن تبددها البشرية كوقود رخيص للسيارات، بعد أن أمضت أمنا الطبيعة ملايين السنين في تكوينها. فأي بربرية أكثر من حرق المشتقات البترولية من أجل مواصلة نمط حياة استهلاكية فارغة وسطحية، كما فعلنا ونفعل خلال أكثر من قرن؟!

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com